

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

## تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ ونتائج مؤتمر عام ٢٠٠٠ المتعلقة بالشرق الأوسط

### ورقة عمل مقدّمة من فلسطين

- ١ - تؤيد فلسطين وورقات العمل المقدّمة من الدول الأعضاء في المجموعة العربية ومن أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- ٢ - يمثل استمرار وجود الأسلحة النووية وانتشارها أخطر تهديد لبقاء البشرية، ولا سيما عندما يكون الانتشار في منطقة غارقة في النزاعات، مثل منطقة الشرق الأوسط. ومن ثمّ، فمن الملح أن يكفل المجتمع الدولي تحوّل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.
- ٣ - وثمة مجموعة غنية من القرارات والورقات الدولية تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهذه ينبغي أن تترجم إلى تدابير فعالة تكفل تحقيق هذا الهدف الهام للغاية. وقد اتخذت الجمعية العامة، بدءاً من عام ١٩٧٤، قرارات سنوية تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومنذ عام ١٩٧٩، اتخذت الجمعية العامة أيضاً، على أساس سنوي، قرارات تتناول خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. كما يدعو قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- ٤ - وفي عام ١٩٩٥، اعتمد مؤتمر الاستعراض والتمديد قراراً بشأن الشرق الأوسط. وفي الفقرة ٤ من القرار، طلب المؤتمر إلى "دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى



المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية“. وعلى أساس هذا المؤتمر، مُدّدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ودون تصويت في ذلك العام. ونحن نرى أن هذا القرار يبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. وتجدد هذا الطلب في الوثيقة الختامية (الجزء أولاً) لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ حيث اعترف بأن ذلك القرار يبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. وأقر الطلب أيضاً بأن القرار عنصر جوهري من نتائج مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥، الذي، على أساسه، مُدّدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥.

٥ - ومن المؤسف أنه بعد انقضاء تسعة أعوام، لم تتحقق أهداف وأولويات هذين المؤتمرين بعد. وما زالت إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والواقع أنه ما زال يتعين على إسرائيل الإعلان عن نيتها القيام بذلك والتخلي عن حيازة الأسلحة النووية. فالوضع الراهن يمثل المحاذر الرئيسي أمام تحقيق هدف عالمية الانضمام إلى المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وثمة عقبة رئيسية أخرى وهي المعايير المزدوجة التي يعتمدها عدد من البلدان في التعاطي مع المسائل النووية الإقليمية. فلقد أدّت هذه السياسات والأعمال إلى تقويض مصداقية المعاهدة وفعاليتها، وبخاصة في مجالات توفير الأمن إلى الدول الأعضاء في الشرق الأوسط، كما أضعفت الجهود الدولية المبذولة حتى الآن بغية تحقيق نزع السلاح، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٦ - وثبتت علانية وجود برنامج إسرائيل النووي لغير الأغراض السلمية من خلال التصريح الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، علماً بأن مسؤولين إسرائيليين سابقين كانوا قد أشاروا بشكل غير مباشر إلى وجود هذا البرنامج مع تهديد باستخدام سلاح الدمار الشامل هذا ضد بلدان أخرى في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، تصرّ إسرائيل على التزام جانب السرية في سياساتها المتعلقة بالسلامة النووية وتصريف النفايات.

٧ - وهذا ما يسبب قلقاً شديداً لدى جميع الدول في منطقتنا على اعتبار أنه يشكل تهديداً خطيراً على أمنها. بيد أنه يمثل مصدر قلق بوجه خاص بالنسبة إلى فلسطين وشعبها، ولا سيما بالنظر إلى سلوك إسرائيل كسلطة احتلال محاربة، وقد تبين على نحو ثابت أنها

تتصرف بازدراء كلي إزاء القانون الدولي، علماً بأنها حظيت تكراراً بالحصانة من المساءلة الدولية عن تعدياتها المتكررة على سيادة دول أخرى وأراضيها.

٨ - ومما يثير القلق بالقدر نفسه التقارير العديدة عن حدوث تسربات من المرافق النووية لمدينة ديمونا الإسرائيلية، نتج عنها ازدياد حالات الإصابة بمرض السرطان في المناطق المحيطة بديمونا وبين العاملين، علاوة على خطر وقوع زلازل أو تسرب إشعاعي من مفاعلات ديمونا التي تجاوزت منذ زمن فترة سلامتها التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتمتع المدنيون الفلسطينيون المقيمون داخل مدى التلوث بأي حماية من هذه التهديدات.

٩ - وفي هذا الصدد، نرى أنه من الأساسي الضغط لتنفيذ الصفقة الشاملة بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى التي توصل إليها مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥، وبخاصة فيما يتعلق بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط. فقد يؤدي تجاهل تنفيذ القرار إلى حدوث سباق للتسلح النووي في المنطقة، وهو احتمال مدمر إلى درجة لا يمكن تصورها. وينبغي أيضاً احترام الخطوات العملية الثلاث عشرة الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بغية الحفاظ على مصداقية المعاهدة.

١٠ - وسعيًا للحفاظ على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها، ندعو مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ إلى اعتماد خطوات عملية فورية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ بشأن الشرق الأوسط. وقد يتطلب اعتماد نهج استباقي استخدام جميع التدابير المتاحة أمام الدول الأطراف لتحقيق التنفيذ الفوري للقرار والوثائق المعنية، بما في ذلك اعتماد الدول الأطراف إجراءات عملية محددة في دورة الاستعراض التالية في حالة عدم الامتثال.

١١ - ويمكن تحقيق هذه الأهداف الهامة في حال توفر الإرادة السياسية لذلك. وندعو بدايةً لتخصيص وقت محدد أثناء مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ من أجل استعراض تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، نرى أن المسألة موضوع البحث تستحق إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ للنظر في اقتراحات بشأن تنفيذ القرار المعني والتوصية بها. وتعد المتابعة أمراً جوهرياً أيضاً. وفي هذا الصدد، نقترح إنشاء لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء مكتب مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ لمتابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط. وجدير بالإشارة أخيراً بالنسبة إلى هذه النقطة ضرورة أن تواكب الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل جهود على الصعيد القانوني، للتوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن، وذلك لكفالة الحماية النشطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى حين الإزالة التامة لهذا النوع من الأسلحة.

- ١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الدول الأطراف إلى تقديم تقارير إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بشأن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز فرص تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وإبداء آرائها بشأن تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠.
- ١٣ - ويكتسي هذا الجهد المنسق وهذه الخطوات العملية أهمية جوهرية من أجل حماية السلام والأمن في الشرق الأوسط. وأي شيء أقل من ذلك سيؤدي إلى تقويض أسس المعاهدة ويهدد بجعلها لاغية، مما سيدفع بالمنطقة إلى هاوية الدمار الشامل.
- ١٤ - ولا يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا في ظل تطوير الأسلحة النووية وحيازتها وتخزينها، أو في ظل وجود احتلال فاضح في التوازن على مستوى القدرات العسكرية، وبخاصة عن طريق حيازة الأسلحة النووية، لا سيما عندما تكون الحيازة قائمة على حجة لا أساس لها بوجود تهديدات مفترضة. ويجب أن يكون هذا الهدف الحيوي متضافراً تضافراً كاملاً مع الجهود المتواصلة لتحقيق السلام من خلال إنهاء الاحتلال الحربي الذي تمارسه إسرائيل منذ أكثر من أربعة عقود، والذي فرض دوماً أكثر التهديدات خطورة على الأمن والسلام في المنطقة، وتسبب تكراراً في انتهاك حقوق وسيادة الشعوب الخاضعة للاحتلال والبلدان المجاورة. ويجب، على حد سواء، ألا يُربط التخلص من برنامج الأسلحة المدمّرة هذا بأي شروط مسبقة؛ فالامتنال ينبغي ألا يكون اختيارياً. ويتعين بالأحرى أن يكون الامتنال ضرورة إقليمية، وعالمية، لا تسمح بأي استثناءات. فالأخطار المحدقة شديدة إلى درجة لا يمكن معها السماح بهذه المعايير المزدوجة.